الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (١١)
الاربعاء (٢٠٢٣/٨/١٦) م

م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٧١).

بدأت الجلسة الساعة (٣:٠٥) عصراً.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الحادية عشر، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الثاني. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

*** الفقرة أولاً: التصويت على مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى الإتفاقية الدولية في شأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث بالزيت لعام ١٩٩٢.**

- النائبة سعاد عبد الحسين زبون المالكي:-

بأسمي وبأسم جميع النواب نهنئ جميع النساء اللواتي أنصفتهن المحكمة الإتحادية وأخذوا حقوقهم الف مبروك لجميع النائبات اللواتي كُنَ في مرحلة خطر

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنه:-

تقرأ المادة (١) من مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى الإتفاقية الدولية في شأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث بالزيت لعام ١٩٩٢.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

التصويت على المادة (١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنه:-

تقرأ المادة (٢) من مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى الإتفاقية الدولية في شأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث بالزيت لعام ١٩٩٢.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

التصويت على المادة (٢).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب وصفي عاصي حسين العبيدي:-

يقرأ الأسباب الموجبة.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

التصويت على الأسباب الموجبة.

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على القانون بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

أطلب التصويت على تقديم الفقرتين ثالثاً ورابعاً.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب عباس حسين صالح الجبوري:-

يقرأ تقرير مشروع قانون تصديق إتفاقية الإعفاء المتبادل من سمة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة وجوازات الشؤون العامة بين العراق وحكومة الصين الشعبية.

- النائب حيدر محمد حبيب مجيد السلامي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق إتفاقية الإعفاء المتبادل من سمة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة وجوازات الشؤون العامة بين العراق وحكومة الصين الشعبية.

- النائب ئاريان عزيز احمد يوسف تاوكوزى:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق إتفاقية الإعفاء المتبادل من سمة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة وجوازات الشؤون العامة بين العراق وحكومة الصين الشعبية.

- النائبة فيان صبري عبد الخالق عبد القادر:-

تكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق إتفاقية الإعفاء المتبادل من سمة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة وجوازات الشؤون العامة بين العراق وحكومة الصين الشعبية.

- النائب غريب احمد مصطفى امين:-

موضوع الإتفاقيات جيد لكن من حقنا ان نسأل الحكومة والوزارات المعنية بالأخص وزارة الداخلية، بإعتبار الجواز العراقي من الجوازات القليلة الاهمية في العالم والدول العربية كل مرة نسمع إن الجواز العراقي في اقل تسلسل لجوازات العالم والدول العربية هل هذه حقيقة أم بدعة إعلامية، إذا هذه حقيقية ما هي الأسباب وما هي سبل المعالجة؟ ما هي إجراءات الحكومة بهذا الخصوص، بالتالي مواطنينا ينتظرون منا شيئاً بهذا الخصوص.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

تحدث عن الجواز يقول هل هذا التسلسل صحيح أم لا؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

المادة (١) ثانياً حددت مدة (٣٠) يوم في إتفاقية أخرى كانت المدة (٩٠) أعتقد إتفاقية حكومية مقرة من قبل الحكومة ويصادق عليها مجلس النواب مدة (٣٠) يوم قليلة، ما هو المانع أن تكون (٩٠) يوم إسوةً بإتفاقيات اخرى تم المصادقة عليها.

المادة (٢) أفرغت كل الإتفاقية من محتواها إستثنت من يذهب إلى جمهورية الصين الشعبية بعمل أو دراسة او إقامة إوإنجاز تقارير إخبارية هؤلاء ملزمين بأن يستحصلوا على سمة الدخول كأنما الإتفاقية لا تشملهم، ما هو الهدف من الإتفاقية التي يصادق عليها مجلس النواب، لا تشمل الطالب ولا الذي لديه عمل تجاري ولا إنجاز التقارير الإخبارية لا تشملهم هؤلاء أصناف مهمة تم إخراجهم من الإتفاقية إلا بالحصول على سمة دخول ما هو الهدف من الإتفاقية؟ المادة (٦) أشترطت من يكون بدرجة وكيل وزير والضابط برتبة لواء فما أكثر أخرجتهم هؤلاء أيضاً غير مشمولين بسمة الإعفاء من سمة الدخول، ما هو الهدف من الإتفاقية؟ فقط البعثة الدبلوماسية، هذه افرغت الإتفاقية من محتواها أصناف مهمة أخرجت من الإعفاء للحصول على سمة دخول، اتمنى اللجنة أن تتواصل مع الحكومة لمتابعة هذه النقاط المهمة، المادة (٧) في حالة عده شخص غير مرغوب فيه هذه عبارة مطاطية أي دولة ممكن أن تقول هذا شخص غير مرغوب فيه، يجب ذكر محددات لماذا هذا الشخص غير مرغوب فيه وأيضاً لا يدخل، الإعفاء بيننا وبين الصين أفرغت من محتواها.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي (نقطة نظام):-

أتمنى الإنتباه لهذه نقطة النظام التي تتعلق بعمل اللجنة المالية، قد تكون منطلقاً لمشكلة خطيرة نعاني منها في بعض اللجان، قامت اللجنة المالية على مدى شهرين أو أكثر بالبقاء حتى ساعات الفجر لمناقشة الموازنة العامة الإتحادية، قدمنا بعض الملاحظات إلى اللجنة وإطلع عليها السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، إلا إنه مع الأسف الشديد بعد مصادقة الموازنة وبعد صدور التعليمات ونشرها نفاجئ بتغييرات جوهرية في بعض الجداول وفي بعض الفقرات لم تصوت عليها اللجنة المالية ولم نناقشها في اللجنة بل حذف بعض المشاريع المهمة والإستراتيجية من قانون الموازنة وأذكر على سبيل المثال وليس الحصر (مشروع دوار الإمام الحسين عليه السلام) وهو مشروع لإنشاء طريق دائؤي حول مدينة كربلاء المقدسة لغرض معالجة الإختناقات والمشاكل التي تحدث في الزيارات المليونية وتمت الموافقة عليها من اغلب الكتل السياسية وتم تبليغنا إنها تم إدراجها ضمن الجداول من قبل السيد رئيس مجلس النواب والسيد رئس اللجنة والسيد (فالح الساري) إلا إنه نفاجئ بحذف هذا المشروع من جداول قانون الموازنة، في اللجنة المالية نعاني بشكل حقيقي بعدم إستطاعتنا من الرقابة لتهميش هذه اللجنة إلا قبل يومين أو ثلاث قام بعض السادة أعضاء اللجنة المالية وبالتنسيق مع السيد النائب الأول لرئيس اللجنة من إجراءا جلسات خلال الأيام القليلة الماضية، وتم كشف هذه الامور بعد الجلسات والإطلاع على هذه التفاصيل شاهدنا هذه الأمور، تصلنا هناك عدم رضى من بعض الجهات السياسية على بعض السادة النواب في اللجنة المالية وهناك طلبات تُقدم من أجل هيكلة اللجنة المالية أو إقالة بعض اعضاء اللجنة المالية من اللجان المالية، عليه اعلن أمامكم إننا كنواب وأغلب النواب في اللجنة المالية قدمنا ما يمليه علينا ضميرنا ودينا وشعبنا والله شاهد على كل كلمة، اعلن طلب إعفائي من اللجنة المالية بهذا العمل والتهميش لأننا لا نريد أن نكون شهود زور أمام شعبنا.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

كل الشكر والتقدير إلى الجنة المالية لما بذلتوه من جهود وسوف يكون هناك إجتماع للرئاسة مع اللجنة المالية للبحث إذا كان هناك تغيير حصل في الجداول التي تمت المصادقة عليها سوف تكون مناقشة في هذا الموضوع.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

كل إجتماعات اللجنة المالية منذ البداية لغاية التصويت مسجلة صوت وصورة، ما صوتنا عليه وما لم نصوت عليه وما خذفناها وما أبقيناها كل هذه الفقرات.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد لا نقبل على شي مصوت عليه ويتم إلغائه.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي (نقطة نظام):-

نقطة النظام تتلخص بالمادة (٣٠) من النظام الداخلي مستندة إلى المادة (٦١) من الدستور الذي هو الجانب الرقابي لمجلس النواب، ما أشار له النائب (يوسف الكلابي) قد يتكرر في قوانين أخرى، لقد زرنا العيد من الدول العربية المتقدمة في مجال القانون وبعض الدول الإجنبية، هناك لجنة في مجلس النواب في السلطة التشريعية في غالبية الدول مهمتها الرئيسية متابعة تنفيذ القوانين التي يسنها مجلس النواب، أنا لاحظت هناك قوانين يشرعها مجلس النواب يشرعها مجلس النواب ممكن ان تفرغ من محتواها بتعليمات تصدرها الوزارات، قد تأتي بنصوص غير موجود في القوانين أنا أدعو رئاسة مجلس النواب لتشكيل مثل هذه اللجنة، من اللجنة القانونية وبعض الخبراء المختصين واللجان المختصة هدفها متابعة تنفيذ القوانين كما يسنها مجلس النواب ودون حصول التلاعب بها.

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

أثني على كلام الدكتور (عادل الركابي) هذه ليست اول مرة تحدث في طيلة السنوات لمجلس النواب العراقي نصوت على قانون داخل مجلس النواب ويذهب بشكل أخر، خاصة في قانون العفو عام ٢٠١٦، حدث نفس الشيء حدث تغيير في العبارات وأدى إلى كوارث، الرجاء نطالب بتشكيل مثل هذه اللجنة لمتابعة القوانين التي تذهب إلى المصادقة في رئاسة الجمهورية.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة ثالثاً: تقرير ومناقشة مشروع قانون تصديق إتفاقية إعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية ارمينيا.

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنه:-

تقرأ تقرير مشروع قانون تصديق إتفاقية إعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية ارمينيا.

- النائب وصفي عاصي حسين العبيدي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق إتفاقية إعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية ارمينيا.

- النائب عباس حسين صالح الجبوري:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق إتفاقية إعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية ارمينيا.

- النائب حيدر محمد حبيب مجيد السلامي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق إتفاقية إعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية ارمينيا.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة رابعاً: القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

- النائب مثنى أمين نادر حسين (نقطة نظام):-

لدي نقطة نظام بناءً على المادة (٤٥) من النظام الداخلي، هذه المادة تنص على حذف المداخلات وهي (لرئيس الجلسة أن يأمر بحذف أي حديث يصدر من أحد الأعضاء مخالفاً للنظام من محضر الجلسة وعند الإعتراض على ذلك يعرض الأمر على المجلس كي يصدر قراره بهذا الشأن دون مناقشته)، بمادتين قبل هذه المادة النظام الداخلي شرح ما هي كلمة مخالفاً للنظام وهي للمتحدث التعبير عن وجهة نظره مع وجوب إحترام المؤسسات الدستورية للدولة وهيبتها وإحترام مجلس النواب رئاسةً وأعضاء ولا يأتي بأمر مخلف بالنظام والوقار الواجب في الجلسة، قدمت قبل ثلاث جلسات مداخلة في هذا المجلس

كان يتعلق بحجب الرواتب عن إقليم كردستان وللأسف وبعد الجلسة تم الإيعاز إلى الدائرة الإعلامية بحذف هذه المداخلة كاملةً من الجلسة وعدم نشرها، نحن لدينا نظام داخلي هو قانون المجلس، لا يجوز لرئيس الجلسة إذا كان رئيس المجلس أو أحد نوابه حذف كلام أي نائب إذا لم يكن مخالفاً للآداب والوقار وإحترام هيبات ومؤسسات الدولة، النائب تم إعطائه الحصانة كي يقول رأيه الحذف إذا حصل عليه إعتراض، إذا كان مخالف للوقار جميعنا موافقين.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

إذا كان مخالف يحذف.

- النائب مثنى أمين نادر (نقطة نظام):-

إذا لم يكن مخالف لا يحق له الحذف مهما كان هذا الرأي يختلف مع رأيه.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب أنت تقول السيد رئيس المجلس دائماً يستخدم هذا الأمر.

- النائب مثنى أمين نادر (نقطة نظام):-

في تلك المداخلة أنا أستخدمت مصطلح تجويع الموظفين في إقليم كردستان، وأعترض على كلمة تجويع لا مشكلة، لكن أن تحذف مداخلة بعد إنتهاء الجلسة هذا ليس له أي وجه قانوني.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

قدم لي طلب حتى أعطيك مداخلاتك قبل الحذف.

- النائب صلاح مهدي سلمان التميمي:-

اليوم حدث موضوع جداً مهم في محافظة ديالى الجميع يعلم إنه في شحة المياه هناك آبار تستخدم للسقي بالأراضي ويتم إنشاء أحواض بسدة ترابية وتجمع المياه من البئر بهذا الحوض ومن ثم سقي هذه الأراضي ويقوم الفلاحين بأستغلال هذه الأحواض التي مساحتها (٥٠٠-١٠٠٠م) لتربية الأسماك، الذي حصل هناك تعليمات نعتقد خاطئة ونطلب من لجنة الزراعة والمياه والاهوار إجراء تحقيق بهذا الموضوع، وصدور تعليمات بخصوص هذه الأحواض وإلغائها بالكامل وهناك مناشدة ومقطع فيديو وصلنا اليوم خروج دائرة الموارد المائية مع الزراعة مع قوة بإصطحاب حفارة وهناك أسماك بأحد الأحواض وتم كسر هذا الحوض وتهريب الأسماك إلى الخارج وهذا هدر للثروة الحيوانية بطريقة خاطئة نطلب من لجنة الزراعة إجراء تحقيق بهذا الموضوع.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

- النائب عبد الكريم علي عبطان الجبوري:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

- النائب علي يوسف حمود الموسوي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

- النائب امير كامل محمد حمود المعموري:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

- النائب محمد جاسم محمد علي ال علي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

- النائب اميد محمد احمد فيض الله:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

- النائب عبد الكريم علي عبطان الجبوري:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

يكمل قراءة الأسباب الموجبة.

اللجنة القانونية ارسلت القانون إلى رئاسة الجمهورية قبل أن يصل هذا مشروع القانون من قبل رئاسة الجمهورية التعديل الأول ورئاسة الجمهورية أرسلت قانون مختلف عن ما أرسلته اللجنة القانونية.

- السيد شاخەوان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس مجلس النواب):-

اللجنة القانونية هي المعنية بتعديل ما تراه مناسباً، ترفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة (٤:٢٥) عصراً

****

****

******

**

*